

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ أبريل ١٩٨٩

## مخبر راي ١ - الهدى مصر

غير ذلك فلقد كانت هناك ظاهرة لم تحدث في أي تقرير مالي أذيع أو أعلن عن أي شركة أخرى .. فكما هو معروف فإنه حسب القانون تم تخصيص محاسبين اثنين قانونيين لمراجعة أعمال كل شركة في ضوء الأرقام والمستندات والأوراق التي يقدمها المسئولون عن هذه الشركة . وبالنسبة لشركة الهدى مصر فلقد تم تخصيص المحاسبين القانونيين : محمد يحيى ، وزغلول راضى .. وفي كل التقرير السابقة التي أذيعت عن الشركات التي تم فحص بياناتها ومراكزها مثل شركات : السعد والشريف والمعاملات وغيرها فلقد وضع المحاسبان القانونيان لكل شركة توقيعهما على التقرير الخاص بالشركة . أما بالنسبة للهدى مصر فلن المحاسبين وضعاً توقيعهما على بيان مشترك . ثم أضف إليه المحاسب محمد يحيى تقريراً مستقلاً وقع وحده يعلن فيه رفضه وعدم موافقته على إجراءات خاصة بالمركز المالي للشركة لم يقره عليها زميله .. لكنه تبرئة لنفسه وضميره قرر أن يعلن رايه وحده بصرف النظر عن التقليد . فالامر يخص المودعين وأساس الخلاف بين الاثنين جو رى ويمس مستقبل أموال المودعين لأن أحد المحاسبين يريد أن يقنن مبداً أن ماصرفته الشركة للمودعين من دفعات هي سلف وضعها في مرتبة الديون التي للشركة لدى المودعين وأن من حق الشركة نتيجة لذلك تعقب هؤلاء المودعين واسترداد ما أخذوه .. ! وتكمل الحديث غداً بإذن الله .

صلاح منتصر

أخيراً تم إعلان المركز المالي لشركة الهدى مصر ولعل المودعين في هذه الشركة قد قرأوا جيداً تفاصيل منشور ليخبروا كيف كانت تجري الأمور في هذه الشركات . هناك أولاً ملاحظة شكلية لابد منها وهي أن جريدة الوفد قد نشرت المركز المالي للشركة مرتين في كل مرة على مساحة صفحتين .. وبالمقارنة تبين أنه في المرة الأولى أن الجريدة بناء على ما تلقته من المسئولين في الشركة قد نشرت تقرير المركز المالي بعد أن تم نشل كلمة « عجز » التي تكررت عدة مرات في هذا التقرير .. وفي محاولة لاستكشاف ما حدث عرفت أن الشركة أرسلت تقريرها إلى هيئة سوق المال للحصول على الموافقة بنشره . وأن الهيئة اعتمدت النشر على بروفات بحجم الصفحة المنشورة ولكن بدأ خفية في شركة الهدى استخدمت الجواش الأبيض ، في اسقاط بقعة بيضاء على كل كلمة « عجز » وردت في تقرير المحاسبين عن المركز المالي ... ولما اكتشفت هيئة سوق المال ذلك فقد راعها هذا التصرف من شركة تريد الاستثمار في تحمل أمانة توكليف أموال المودعين . ومن ثم أمرت بنشر التقرير مرة أخرى على ما هو عليه كما أصدره المحاسبان القانونيان وبكل ملفيه من كلمات « عجز » وهي كلمة توضح أن المواقف المالي للشركة يوم العاشر من يونيو ١٩٨٨ - يوم تنفيذ قانون شركات الأموال - يواجه عجزاً قدره ٨٠ مليون جنيه بين قيمة الأموال التي حصل عليها من المودعين وبين قيمة الأصول التي يقدرها في الشركة ... لم تكن هذه إلا ملاحظة شكلية على كل حل . ولكن بالنسبة لمحتويات التقرير الطويل المنشور فنن هناك ملاحظات عديدة لعل أهمها هي : هل تسمح هيئة سوق المال لشركة توفق أوضاعها بأن تبدأ عملها بخسارة نحو ربع رأس المال !!